

## العنف الرقمي ضد المرأة... إمتداد الظاهرة وتمدد الأشكال

Digital violence against women... Extension of phenomenon and extension of forms

نوال وسار\*

جامعة أم البواقي (الجزائر)، <sup>1</sup>nawal.oussar@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/02 تاريخ القبول: 2021/05/21 تاريخ النشر: 2021/06/23

## ملخص:

في عصر توسّعت فيه البيئة الرقمية وتزايد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ومختلف التطبيقات الإلكترونية بين مختلف الفئات العمرية من كلا الجنسين، برزت العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية كظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة. حيث تتعرّض المرأة المستخدمة لشبكات التواصل الاجتماعي يوميا للعنف الرقمي بكل أشكاله، فهناك التعليقات السيئة والمحقرة والمهينة، وهناك أيضا من تتعرّض لرسائل تحمل شتما أو تهديدا صريحا أو صوراً خادشة للحياء، ويمتد الأمر إلى اختراق الحسابات الشخصية وانتحال الهوية الإلكترونية للحصول على معلومات أو صور محرّجة بغرض نشرها أو ابتزاز صاحباتها. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتشرح وتحلل اسباب وعوامل تزايد انتشار هذه الظاهرة ومحاولة طرح حلول للتقليل منها ومجابهتها.

كلمات مفتاحية: العنف الرقمي، المرأة، شبكات التواصل الاجتماعي، انتهاك الخصوصية.

## Abstract:

In an era when the digital environment has expanded and social media use has increased between both sexes, it has emerged. Many negative phenomena accompany this use as cyber violence against women. Where you're exposed Women who use social networks on a daily basis for digital violence in all its forms. There are comments. The bad, the bad, and the insulting, and the people who are exposed to messages that carry an open complaint or threat, and it extends to this. Hacking personal accounts and impersonating electronic identity to obtain embarrassing information or images For the purpose of publishing them or blackmailing their women. Hence the study, which aims at dissecting the phenomenon and researching it. The causes and factors of their increasing prevalence and the attempt to put forward solutions to reduce and counter them.

**Keywords:** Digital violence; women; social media; violation of privacy.

\*المؤلف المرسل

## 1. مقدمة

إن حركة التغيير السريعة التي يشهدها العالم بسبب التقدم الرقمي والانفتاح الكبير على التكنولوجيا وتقلص المسافات والحواجز خلق حالة من التصادم بين الثقافات والانهار والتقليد وغيرها. ومن هذه المظاهر نجد العنف الرقمي والرمزي أو سلوك العنف الإلكتروني الذي يأتي عن طريق استخدام التكنولوجيا الرقمية عبر الأنترنت والهواتف الذكية المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، فأصبحت هذه التقنيات الرقمية مصدراً للتسلية والتحرش والابتزاز والانتقام، و الإتجار والعنف ضد مختلف شرائح المجتمع عموماً والمرأة على وجه التحديد.

حيث أصبح العنف ضد المرأة والإساءة إليها على شبكة الإنترنت من الأمور المتفشية على نطاق واسع هذا النوع من العنف والإساءة خلق بيئة معادية على شبكة الإنترنت تهدف إلى خلق الشعور لدى المرأة بالخجل من نفسها أو لترهيبها أو الحط من شأنها. حيث عرف العنف الرقمي ضد النساء ارتفاعاً متنامياً خاصة التحرش ضد النساء أو الإكراه على العلاقات الجنسية، أو الابتزاز أو الاحتيال للحصول على المال، أو التهرب من المستحقات القانونية في قضايا الأسرة....

ومع تزايد الظاهرة و تغيرها شكلاً و تأثيراً من الفضاءات العمومية إلى الفضاءات الرقمية فانه وجب البحث عن حلول واليات للتقليل منها ومجابهتها في ظل الأرقام المخيفة فمن الإساءات اللفظية والعنصرية في الرسائل الخاصة إلى سلوكيات التنمر والابتزاز وحملات تشويه السمعة. وفق ما تؤكد الأرقام الرسمية ومعطيات الجمعيات الحقوقية التي تشتغل في المجال.

وانطلاقاً من المعطيات السالفة أصبح من المستعجل ضبط التفاعلات داخل الفضاء الرقمي التي تنحو منحى العنف والمعاداة للمرأة (Zych, Ortega, 2015, P198)، وذلك بالاعتماد على التنشئة والتربية القيمية في الأسرة والمدرسة لا سيما أن في جل مشاريع إصلاح منظومة التعليم ارتبط الإصلاح بسوق الشغل وتم إغفال وتغييب سوق القيم كما أن العنف والأمور السلبية التي تقترب تجاه المرأة على الفضاء الرقمي والتي يتم بثها وتقاسمها على الشبكات الاجتماعية تترتب عنها صورة سيئة عن المرأة العربية تحديداً.

وهو ما نحاول الإجابة عنه من خلال هذا المقال الذي يبحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي تمظهرات العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي؟ كيف يمكننا أن نواجه هذا العنف في البيئة العربية؟ وللإجابة على هذا التساؤل طرحنا التساؤلات الفرعية الآتية:

\* ما هو العنف الرقمي ضد المرأة؟ وما هي العوامل المؤدية إلى تزايد انتشاره.

\* ما هي تمظهرات وأشكال هذا النوع من العنف اتجاه المرأة؟

\* وما هي انعكاسات الظاهرة على المرأة نفسيا واجتماعيا؟

\* هل مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في صناعة العنف ضد المرأة

\* ماهية الوسائل الإجرائية المجتمعية والقانونية للتقليل والحد منه في البيئة العربية.

### \*أهمية البحث

أهمية البحث من قيمة الظاهرة وأشكالها وتمظهراتها فالعنف الرقمي الممارس ضد المرأة في العالم الافتراضي هو امتداد و تكريس للعنف الموجه ضدها في العالم الواقعي(بيجال، 2011)، بل أصبح أكثر تطورا وفتكا، حيث يتم إسقاط المقولات المتداولة في العالم الواقعي على تفاعلات العالم الافتراضي؛ وفي المحصلة فإنّ مكوّنات خطاب العنف اللفظي ضدّ المرأة في العالم الرقمي مُكْتَسَبة من الوَسْط الاجتماعي. و يتجسد العنف اللفظي ضدّ المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي في ثلاثة تمظهرات، أولها التنميط والسبّ والشتم المبني على لغة انفعالية قائمة على التنافر والعداء، ثانياً الدعوة إلى الكراهية من خلال خطاب صدامي يرتكز على التمييز السلبي ضدّ المرأة وثالثها يتجلى في منسوب مرتفع لحقل دلالي قدحي ينهل من التحريض المجتمعي ومن الإقصاء الجنسي.

## 2. العنف الرقمي ضد المرأة

### 1.2 مفهوم العنف الرقمي

لم يتفق الباحثون على تسمية واحدة لهذه الظاهرة، إذ قوبلت كلمة Cyberbullying بالعنف التقني و الإلكتروني، العنف الرقمي، العنف عبر الانترنت، العنف عبر الهاتف المحمول، الاستقواء الإلكتروني، التنمر الإلكتروني، التسلط عبر الانترنت و البلطجة الإلكترونية.

وارتبط تعريف العنف الإلكتروني باستخدام الأجهزة التكنولوجية و يقصد به كل السلوكيات المتعمدة و المتكررة التي تكون على شكل مضايقات أو إهانة شخص أو تهديده من الأجهزة الإلكترونية وقد يكون المعتدي مجهول الهوية في المدرسة أو خارجها ويرتكبها فرد أو جماعة، كما يتميز أن الضحايا لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم بسهولة ويعرف أيضا " بأنه العنف الذي يمارس من خلال مواقع الصحف الإلكترونية، واستخدام كاميرات الموبايل و البلوتوث والتسجيلات الصوتية، بالإضافة لاختراق الخصوصية عبر مواقع الإنترنت، بهدف إيقاع الأذى بالآخرين.(Black,2014)

هو أيضا شكل من أشكال العنف التي يستخدم فيها الأقران المواقع الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي بهدف التهديد والإهانة والتحرش أو تخويف النظر، بخالف عنف الأقران فإن المعتدي في العنف الإلكتروني لديه القدرة على إلغاء هويته .

وفي ذات السياق أكد Slonje و Smith أن العنف الإلكتروني أكثر خطورة من العنف التقليدي بسبب ثلاثة عوامل متمثلة في صعوبة الابتعاد عنه، اتساع الجمهور المحتمل و عدم مرئية أولئك الذين يقومون بالعنف(Slonje, Smith ,2013 ,P23) وهو فعل ضار بالآخرين عبر استخدام الوسائل الإلكترونية مثل الحواسيب والهاتف النقال وشبكات الاتصال الهاتفية، شبكات نقل المعلومات، شبكة الانترنت (مواقع التواصل الاجتماعي) متمثلاً بألفاظ القذف والسب والشتم بين الأفراد وكذلك الترويح والتحقير الفردي. وانطلاقاً مما ذكر يمكن أن نعد العنف الإلكتروني من أكثر أنواع العنف صعوبة وخطورة وتهديدا للمجتمع وقيمه إذ انه يمس الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد ما قد يؤدي بهم إلى ارتكابهم جرائم تهدد الاستقرار الأمني والاجتماعي مروراً بالأسرة وانتهاء بالمجتمع.

## 2.2 مفهوم العنف ضد المرأة

✍ عرفه الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر 1993، ووافقت عليه جميع الدول في الأمم المتحدة فقد حددته كالآتي: "هو

أي فعل عنيف قائم

على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (ladjali,1997,P111) . هذا التصنيف للعنف إلى جنسي وجسدي ونفسي بات هو التصنيف الحاكم في كافة الأدبيات التي تتناول القضية، فيشمل العنف الجسدي أي إساءة موجهة لجسد المرأة من لكم و صفع وركل و رمي بالأجساد الصلبة واستخدام لبعض الآلات الحادة بما في ذلك التلويح بها للتهديد باستخدامها(فيو، 1975، ص70).

✍ عرفته منظمة الصحة العالمية 2002" الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو

القدرة

سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أضرابه أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان(منظمة الصحة العالمية، 2002، ص04).

3.2 العنف الرقمي ضد المرأة" أو العنف القائم على النوع والموجه عن طريق الإنترنت: يمكن تعريفه بالعنف المتصل بالتقنية وهو جزء من العنف الموجه ضد المرأة في الواقع ويتضمن مجموعة من الأفعال العنيفة القائمة على النوع الاجتماعي والتي ترتكب أو تحرض أو تتفاقم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالهاتف والإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، ويشمل هذا النوع من العنف التتبع الإلكتروني، التحرش الإلكتروني، خطاب الكراهية..الخ(القاطرجي، 2006، ص21).

أما عن أشكاله تقول منظمة العفو الدولية في تقريرها عن العنف ضد المرأة عبر الإنترنت في 2018، إن العنف الإلكتروني: "يتخذ أشكالاً متعددة، منها التهديدات المباشرة أو غير المباشرة باستخدام العنف الجسدي أو الجنسي؛ والإساءة التي تستهدف جانباً أو أكثر من

جوانب هوية المرأة، من قبيل العنصرية أو رهاب التحول الجنسي؛ والمضايقات المستهدفة؛ وانتهاكات الخصوصية، من قبيل نبش معلومات خاصة عن شخص ما ونشرها على الإنترنت بقصد إلحاق الأذى به؛ وتبادل صور جنسية أو حميمة لامرأة بدون موافقتها.."(منظمة العفو الدولية.2018)

في 24 سبتمبر 2015، أصدرت [لجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض](#) تقريراً زعمت فيه أن حوالي 75 ٪ من النساء على الإنترنت تعرضن لمضايقات و تنمر وتهديدات بالعنف، والمعروف باسم العنف الإلكتروني وقد زاد النقاش العام حول الهجمات القائمة على نوع الجنس بشكل ملحوظ، مما أدى إلى دعوات للتدخل السياسي واستجابات أفضل من الشبكات الاجتماعية مثل [فيسبوك وتويتر](#) ([cyber violence report press release,2016](#))

✍ ويعرف كذلك هو العنف المبني على التمييز الجندري وهو مبني على أساس اختلال الاجتماع للأدوار

بين الرجل والمرأة، وتدعمه المفاهيم الاجتماعية الأبوية والسلطوية في أي مجتمع، وينعكس في العالم الرقمي وتكون له أبعاد وعواقب في العالم غير الافتراضي.

✍ ويعرف أيضا بالمضايقات الإلكترونية "ضد النساء بأنها من أشكال العنف الأخرى التي يمكن أن

تكون مؤلمة بنفس قدر العنف الجسدي في بعض الأحيان أو أكثر، وهو نوع ظهر مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي، و يضاف إلى أساليب التعنيف على أساس النوع، ويأتي على شكل إهانة أو إساءة أو تهديد أو ابتزاز مباشر أو عبر استخدام صور أو مقاطع فيديو ضد رغبة صاحبها.

مما تقدم فإن التطور التكنولوجي وفضاء الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي أصبحت تُستعمل بشكل سلبي اتجاه المرأة، وجعل منها البعض فضاءً للتحرش والتنمر والعنف عن طريق التشهير وتشويه السمعة والابتزاز المالي أو الجنسي.الإنترنت ومنصات التواصل جعل منها البعض فضاء للتحرش والتنمر والعنف.

إن العنف الرقمي يهدد النساء بشكل مضاعف فهو عنف ممتد في الزمن وينتشر أكثر وأحيانا يمسّ دائرة الثقة والمحيط المفروض فيه الحماية وله مضاعفات نفسية خطيرة. فالخطورة تشمل الطرد والتعنيف المضاعف وفقدان الشغل في بعض الحالات، وتصل حدّ انتحار الضحية أحيانا.

#### 4.2 الخصوصية:

إن التطرق الى مفهوم الخصوصية في هذه الدراسة يرتبط بالانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في الفضاء الافتراضي، وتحديد مفهوم الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي من أهم المواضيع القانونية التي سعت إلى تقريرها معظم التشريعات المعاصرة. والتي يمكن تعريفها بأنها "حق الفرد المستخدم في أن يقرر بنفسه متى وكيف وإلى أي مدى ممكن أن تصل المعلومات الخاصة به إلى الآخرين من المستخدمين أو القائمين عليها، وبذلك يتضح أن لكل فرد الحق في الحماية من التدخل في شؤونه، وله الحق أيضا في الاختيار الحر للألية التي يعبر بها عن نفسه ورغباته وتصرفاته للآخرين ضمن التقنيات التي توفرها هذه المواقع(جبور،2018).

وعلى هذا النحو فالخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي وفي أبسط معانيها ترتبط بسرية الحياة الخاصة لمستخدمي تلك المواقع والحديث هنا عن الحياة الخاصة للنساء، سواء كانت وقائع أو معلومات في الحاسب الآلي الشخصي أو الهاتف الذكي، أو تم تخزينها في إحدى مواقع التواصل الاجتماعي التي يشترك فيها المستخدم والتي قد يتم اختراقها حيث أن سرقتها أو الاعتداء عليها يعد إنتهاكا للخصوصية، كذلك التجسس الإلكتروني، أو اعتراض الرسائل البريدية المرسلة بغرض الإطلاع عليها أو معرفة محتوياتها، ومن ثم إفشاء الأسرار التي قد تحتويها تلك الرسائل ومن قبيل ذلك الأسرار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والعلمية وغيرها من الانتهاكات والاختراقات.

5.2 وسائل التواصل الاجتماعي: عبارة عن مواقع تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين كالمحادثة الفورية والرسائل الخاصة، والبريد الإلكتروني، والفيديو، والتدوين، ومشاركة ملفات وغيرها من الخدمات، وهي أيضا تمثل حلقات اجتماعية بين الأصدقاء يتبادل من فيها اهتماماتهم المشتركة، وتضم مواضيع خاصة وعامة من كتابات

وصور وفيديوهات وتعارف وتتم عبر الإنترنت(حميدي،2020). وتتنوع بين عدة تطبيقات ومواقع أهمها الفيسبوك واليوتوب والتويترو...

### 3. تمظهرات العنف الرقمي ضد المرأة و عوامل انتشاره

1.3 تمظهرات هذا النوع من العنف تجاه النساء في البيئة العربية... من الفضاء العام إلى الخاص

إجمالاً يتجسد العنف الرقمي ضدّ المرأة و تحديداً عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ثلاثة تمظهرات:

\* أولها التنميط والسبُّ والشتم المَبني على لغة انفعالية قائمة على التنافر والعداء.

\* ثانيها الدعوة إلى الكراهية من خلال خطاب صدامي يركز على التمييز السلبي ضدّ المرأة .

\* وثالثها يتجلى في منسوب مرتفع لحقل دلالي قذحي ينهل من التحريض المجتمعي ومن الإقصاء الجنسي.

انطلاقاً من هذه التمظهرات يبدو أن الخلفية الثقافية للعنف ضدّ النساء في الفضاء الافتراضي في البيئة العربية تنهل من خطاب العفة والطهرانية و"التطرّف القيمي" من خلال مصفوفة أوصاف اختزالية تحصر صورة المرأة في إطار نمطي معيّن يركز على الوسم الجسدي للمرأة، ويتم تعميم هذا التصوّر كآلية لانتشار وإعادة انتشار خطاب الكراهية ضد المرأة في الفضاء الرقمي. أما وقود نشر هذه الكراهية إزاء المرأة فيتمّ باستعمال خطاب عنيف غرائزي تضطلع فيه اللغة العامية بدور قناة التواصل.

\*الميديا الاجتماعية: عدوّ افتراضي يهدد المرأة

بينت دراسة أجريت عن تمظهرات العنف ضد النساء في فضاء الفيسبوك أن الفيسوك هو فضاء لترويج خطاب مهين ضد النساء على عدة مستويات، وذلك عبر عبارات ذات علاقة بالأحكام الأخلاقية المهينة للنساء، ومن أكثر العبارات استعمالاً عبارة عاهرة" بنسبة 52%، وأخرى متعلقة بمظهر المرأة ومن أكثر العبارات المستعملة هي العبارة التي تشبه النساء بالحيوان بنسبة 78%.



كما يروج الفيسبوك للعنف اللفظي ضد المرأة عبر عبارات مهينة متعلقة بتفكيرها، ومن أكثر العبارات المستعملة هي التي تشبه النساء بالحيوان بنسبة 47% تلهيا عبارة يا "مريضة" بنسبة 36 %، وفق ذات الدراسة.

كما خلصت الدراسة أيضا إلى وجود عبارات متعلقة بالحالة المدنية للنساء والتي تتمثل في عبارة "بائرة" خاصة في المجموعة النسائية بنسبة 73 %، وأخرى متعلقة بحرية المعتقد لديهنّ عبر عبارة يا "كافرة" (حميدي، 2020).

وتعددت أشكال العنف ضد المرأة في الفيسبوك ومن بين النساء المستجوبات محور الدراسة، نجد 51 % ممن تعرضن للعنف اللفظي و25% تعرضن للتحرش، و19% تعرضن للهرسة المعنوية.

ذكرت ذات الدراسة أن من الأشكال الأخرى للعنف الرقمي، استغلال الصور والفيديوهات والشتيم بسبب الآراء والانتماءات السياسية والكشف عن معلومات شخصية، ونشر الصور الحميمة للنساء بواسطة الانترنت او عبر الهاتف الجوال، او التهديد بالعنف المادي او المعنوي عبر البريد الالكتروني او رسائل الهاتف.

أثر العنف الرقمي على النساء ذلك أن 60 % من اللاتي تستعملن الفيسبوك لا تشعرن بالأمان و94% من اللاتي تعرضن للعنف في الفيسبوك يعانين من مشاكل أسرية، وقدرت الدراسة أنّ 64 % أخريات يعانين من عدم الاستقرار المهني.

كما بينت الدراسة أن 44% من النساء اللواتي تعرضن للعنف في موقع التواصل الاجتماعي قطعوا علاقاتهنّ الاجتماعية.

وبعد هذه الأرقام المفزعة أن الأوان لإعادة النظر في الأطر القانونية بتعزيز المنظومة التشريعية فيما يتعلق بالحماية من العنف الرقمي، ومراجعة وتطوير المنظومة القانونية الخاصة بعقوبات العنف الالكتروني بما يتماشى مع خصوصية السياق العربي ومستجدات المشهد الرقمي.

### 2.3 عوامل تزايد انتشار العنف الرقمي ضد المرأة

تتداخل في ظاهرة العنف ضد المرأة بالفضاء الرقمي مجموعة من العوامل الموضوعية والبنوية التي تساهم في تفاقمها:

1/ تراجع منظومة القيم الاجتماعية الراسخة في أعماق المجتمع العربي وظهور منظومة قيمية جديدة أفرزها التغيير الاجتماعي السريع في هذا المجتمع، تلك المنظومة التي أسست لمعايير جديدة مغايرة تمامًا للمعايير التقليدية للأسرة العربية.

2/ تراجع مقومات العيش المشترك وتصلّب التمثلات الاجتماعية، إضافة إلى توغل فوبيا المساواة بين الجنسين في المجتمع وعدم استيعاب مسارات المواطنة المتساوية. حيث يرى كثيرين من أبناء المجتمع العربي ينظرون إلى المرأة باعتبارها جسدًا *Woman is a Body* ولا يراها كائنًا اجتماعيًا يمتلك جسدًا *Has a Body* ، ولذلك فوفقًا لتلك النظرة، يعد التحرش والعنف أمرًا طبيعيًا في ظل تراجع منظومة القيم الأصيلة المرتبطة بضرورة حماية المرأة والدفاع عنها ضد أي اعتداء (Opennet,2011)

من هذه الزاوية يتوجب التعاطي مع العنف الموجه ضد المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي وحمله على درجة الجدّية نفسها التي يحمل عليها العنف الممارس عليها في العالم الواقعي، على اعتبار أن الفضاء الرقمي فضاء عامّ مشترك كما هو الحال في عدد من الدول، حيث يُحاسب رواد العالم الافتراضي أمام القانون إذا صدر منهم شكل من أشكال العنف اللفظي من قبيل السبّ والقذف والتشهير والكذب تجاه المرأة أو أي فرد آخر من المجتمع.

3/ الفهم الخاطئ للحرية والتعبير عن الرأي من قبل مستخدمي مواقع وشبكات الانترنت وسهولة إخفاء الهوية (القناع الرقمي) (Barak,2005,P 77)

4/ وتقلص الرقابة الأسرية على الأبناء شعور الأشخاص بالنقص والإحباط، والحرمان، وعدم الثقة بالنفس. وعدم القدرة على الإشباع العاطفي ما فاقم مشاكل الإدمان الإلكتروني وزيادة التحريض على العنف.

5/ استفحال التسلط والاستبداد وسياسة التفرد والإقصاء والقمع والانتهاكات والملاحقات والتقييد على الحريات العامة وحرية التعبير من قبل السلطات الحاكمة. أشارت دراسات أجريت على أشخاص يستخدمون التحرش الإلكتروني كوسيلة لإزعاج

ضحايهم، إلى أنهم يعانون من تقدير ذات متدن، ولا يوجد لديهم قدرة على المواجهة وجهاً لوجه، وأن لديهم مقداراً من اضطراب الشخصية الذي يقلل من قدرتهم على تقدير نتائج أفعالهم، فيرتكبون أفعالاً لا سقف لدرجة السوء الذي قد تؤدي إليه، طالما أنها تخدم شهوتهم للانتقام.

#### 4. أشكال العنف الرقمي ضد المرأة

يأخذ العنف الموجه عن طريق الإنترنت أشكالاً عديدة حصرتها حملة استيعدي التقنية Take Back The Tech في 13 مظهر<sup>1</sup>:

\*الوصول غير المسموح/ السيطرة غير المسموحة: هو الهجوم على حسابات الشخص الإلكترونية أو أجهزته الشخصية، ما يعني الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة به أو حجب وصول الشخص إلى حساباته الشخصية.(الشريف،2016)

\*السيطرة والتلاعب بالمعلومات: المعلومات المجموعة أو المسروقة تعني فقدان السيطرة عليها من قبل أصحابها أو إمكانية تغييرها والعبث بها .

\*تقليد أو سرقة الهوية: استخدام أو انتحال شخصية المستخدم بغير رضاه .

\*المراقبة والتتبع: المراقبة اليومية الإلكترونية المستمرة لأنشطة الشخص، وحياته اليومية بشكل دائم .

\*خطاب التفرقة العنصري: خطابٌ يكرّس النظرة السائدة عن النساء، وحصرنهن في أشكال جنسية وأدوار إنجابية صارمة، وقد يحرض مثل هذا الخطاب أو لا يحرض على العنف .

\*التحرش: تكرار الأفعال غير المرغوب بها، بشكل تطفلي محسوس بحيث يسبب إزعاجاً أو تهديداً، وقد يصاحب هذا الأداء أفعالاً جنسية بعض الأحيان .

\*التهديد: هو الخطاب أو المحتوى العنيف سواء كان (كتابة، صورة، شفويًا، أو أي شكل آخر)، للتهديد بالعنف أو الاعتداء الجنسي بحيث يعبر عن نوايا صاحب التهديد على إيقاع الضرر بالشخص نفسه أو عائلته أو أصدقائه أو ممتلكاته .

\*المشاركة غير الرضائية للمعلومات الخاصة: نشر أو مشاركة أي نوع من المعلومات الخاصة بالشخص، أو بياناته الخاصة دون رضاه .

\*الابتزاز: إجبار الشخص على القيام بتصرفاتٍ ضدَّ رغبته، عن طريق التهديد والتخويف .

\*الذم: السبِّ والقذف والتشهير في مصداقيةٍ أو مهنيةٍ أو عملٍ أو في الصورة العامة للشخص عن طريق نشر أخبارٍ كاذبةٍ عنه، أو التلاعب بالحقائق .

\*الانتهاك والاستغلال الجنسي المرتبط بالتقنية: هو ممارسة القوة على شخص تقوم على استغلاله جنسياً عن طريق صورهِ الشخصية على غير إرادته، بحيث تكون التكنولوجيا هي الأداة الأساسية في هذا الاستغلال .

\*الهجوم على قنوات الاتصال: الهجوم الدائم على قنوات التواصل، بحيث يبقى الشخص المستهدف خارج دائرة التواصل .

\*تجاهل أو إغفال الجهات المنظمة للانتهاك: تجاهل أو عدم اهتمام أو قلة معرفة الأشخاص الفاعلين (السلطات، مقدمو الخدمة الذين لديهم لديها القدرة على التنظيم أو حل المشكلة ورفع الانتهاك، أو معاقبة المنتهك.

## 5. انعكاسات الظاهرة على و اثارها المرأة نفسيا واجتماعيا؟

في دراسة نشرتها شبكة "Vaw learning" حول العنف الإلكتروني ضد المرأة قالت الشبكة إن العنف ضد المرأة يمكن أيضاً أن يكون امتداداً لتجربة العنف التي تعيشها النساء في علاقتها العاطفية، حيث يمكن استخدامه من قبل شريك المرأة كوسيلة للحفاظ على سيطرته وسلطته عليها.(Handy,2006)

\*الآثار النفسية: وأشارت الدراسة إلى أن العنف الإلكتروني ضد المرأة له آثار نفسية واجتماعية ومادية واقتصادية، ولكن الآثار الأكثر انتشاراً هي النفسية التي تشعر بها معظم النساء اللاتي يتعرضن للعنف الإلكتروني، ومن أكثر هذه الآثار النفسية شيوعاً القلق وتشوه الصورة الذاتية، وأحياناً تصل الآثار النفسية إلى حد أكثر تطرفاً كالأفكار الانتحارية أو الانخراط في سلوك إيذاء النفس.

ومن آثار العنف الإلكتروني على المرأة أيضاً الأرق ونوبات الهلع والخوف الشديد من مغادرة المنزل بالإضافة إلى الشعور بالإذلال.

\*أما الآثار الاقتصادية للعنف الإلكتروني ضد المرأة فهي الأخرى خطيرة، فأحياناً تكون نتيجته فقدان وظائفهن بسبب التشهير أو نشر صور إباحية انتقامية.

## 6. شبكات التواصل الاجتماعي بين صناعة العنف ضد المرأة أو حمايتها منه

في ضوء المتغيرات والممارسات التي نعيشها هناك سؤال يطرح نفسه هل مواقع التواصل الاجتماعي حاضنة للعنف وساهمت في انتشاره وتشكل تهديداً لنا كنساء أم أنها فضاء للتعبير يمكن المرأة من خلاله التعبير عن رأيها والإسهام في ما يحصل حولها وعن العنف الذي تتعرض له في الواقع؟؟

في الحقيقة الإجابة عن السؤال الظاهرة واسعة وتضم تحتها أشكالاً مختلفة متنوعة من الممارسات، تتجدد وتستحدث بتطور وسائل التعامل مع المرأة وتعد وسائل التواصل الاجتماعي واحدة من حاضنات العنف المسلط على المرأة.

وكمثال عن ذلك أصدرت منظمة العفو الدولية عام 2018 تقريراً بعنوان "تويتير السام" رصدت فيه "فشل الشركة في احترام الحقوق الإنسانية للمرأة بسبب ردها غير الكافي وغير المؤثر على العنف والإساءة (منظمة العفو الدولية، مرجع سبق ذكره).

وفي سبتمبر 2018 نشرت العفو الدولية تقريراً يقول إن "تويتير لا يزال يخذل النساء بخصوص العنف والإساءة عبر الإنترنت، رغم الوعود المتكررة يفعل ما يجب لجعل الإنترنت مكاناً أكثر أماناً للمرأة." يقول التقرير إن شركة تويتير حققت بعضاً من التقدم في هذا الشأن لكنه غير كاف.

وأقرت "تويتير" بأنها بحاجة لمزيد من الجهد في هذا المجال لكنها أكدت أنها تتخذ مزيداً من الإجراءات الاستباقية لمواجهة الإساءات عبر شبكتها.

وفي أكتوبر 2018 أطلقت منظمة "بلان انترناشيونال plan international" حملة بعنوان "حرية التواجد على الإنترنت" بعد أن أظهر بحث لها تحدثت فيه إلى أربعة عشرة ألف فتاة في اثنين وعشرين بلداً حول العالم، أن أكثر من خمسين بالمائة منهن تعرضن للعنف والتحرش على الإنترنت، و يظهر البحث أن واحدة من كل خمس فتيات أجبرت على تحجيم استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي جزئياً أو كلياً، بسبب هذا العنف.

وحسب تقرير "بلان" فإن هذا النوع من العنف يحدث على كل وسائل التواصل الاجتماعي لكن موقع فيسبوك هو الحاضنة الأكبر يليه إنستغرام و"واتساب" و"سناب تشات" ثم "تويتر" و"تيك توك".

المفارقة هنا هي أن وسائل التواصل الاجتماعي كان من المفترض أن تكون المساحة التي تعطي للمرأة حرية لم تجدها في محيطها الواقعي، وأن تمكنها من التعبير عن رأيها والإسهام في ما يحصل حولها، لكن كثيرات من النساء وجدن مقابل تعبيرهن عن رأيهن على وسائل التواصل الاجتماعي، تهديدا وتحرشا وتنمرا وأشكالا مختلفة من العنف ونادرا ما تكون وسائل التبليغ التي تتضمنها المواقع الاجتماعية فعالة في مواجهة هذا الأمر. وكلما زاد اختلاف المرأة عن "السائد" كلما زادت فرص تعرضها للعنف. فنجد النساء من المعارضات والأقليات والتوجهات الجنسية المخالفة "للقبول الاجتماعي" أكثر عرضة للعنف.

بينما يكون التهديد والشتيم وبعض أنواع التحرش نوعا صريحا من العنف فإن على وسائل التواصل الاجتماعي نوعا آخر من العنف المبطن لا يقل خطورة وهو العنف ضد المرأة المغلف "بالدعابة" و "الإفيه المضحك" والذي تجد بعض النساء أنفسهن تواطأن معه بغير قصد، أو دُفعن إلى ذلك بفعل خشية اتهامهن بالحساسية المفرطة و"المبالغة في رد الفعل".

ومحتوى هذه "الطرائف"، كما يرونها لا علاقة له طبعا بأي وقائع علمية أو بحثية نفسية كانت أو جسدية هي مجرد تكريس لصورة نمطية عن المرأة التي لا تفكر بعقلها وإنما تتحكم في حياتها ومصيرها "هرمونات" يفرزها جسدها أثناء تغيرات فيزيولوجية أو نفسية.

الخطير في هذا الأمر أن أغلبية لا بأس بها لا ترى فيه ضييرا ولا تصنفه عنفا. وقد يتعرض من يراه كذلك إلى تنمر وعنف، إذا لم يكن قادرا على مجابهته بنفسه قد يعاني زمنا من تبعاته!

لكن وسائل التواصل الاجتماعي ذاتها التي تحتضن مثل هذا العنف هي أيضا وسائل نشر حملات التوعية بضرورة إنهاء كل أشكال العنف المسلط على المرأة. وهي التي تضمن وصول هذه الحملات وأنشطتها إلى أكبر عدد ممكن من النساء لهذا وجب تحديد وضبط

الحقول الدلالية التي ينبغي أن يتم تجريمها بقوة القانون، مثل العنصرية والازدراء الشكلي ووصف المرأة بأوصاف حيوانية ... وهناك تجارب في هذا الباب للحد من العنف والكراهية الرقمية مثل التجربة الكندية، التي أنشأت هيئة خاصة مهمتها مراقبة المصطلحات التي تنشر على الشبكات الاجتماعية ،

7. كيفية وماهية الوسائل الإجرائية المجتمعية والقانونية للتقليل والحد منه في البيئة العربية.

تتحرك منظمات حقوقية و نسوية في بلدان عالمية و عربية مختلفة في كل الاتجاهات لضمان نيل ممارسي العنف الاجتماعي العقاب الذي يستحقون وتوعية الضحايا بوجوب التبليغ وكسر الصمت بشأن ما يتعرضون له.

### 1.7 تجارب عربية لمناهضة العنف الرقمي ضد المرأة

في المغرب: كشفت دراسة أجريت حول العنف الرقمي القائم على أساس النوع ضد النساء أن أكثر من نصف المعتدين هم مجهولو الهوية وأن هذا العنف قد يسبب نتائج خطيرة على المرأة في العالم العربي.

وأشارت الدراسة التي طبقت على 1794 امرأة ورجل، شملت 39 موقعا، وممثلين عن السلطات العامة في قطاعات الأمن والقضاء والصحة، إلى أن الدوافع الأكثر شيوعا في استخدام التكنولوجيا الرقمية، هي الضغط أو الإكراه على القيام بعلاقات، أو الابتزاز والاحتيال للحصول على المال، أو التهرب من مستحقات قانونية في قضايا الأسرة(الطويل، 2017).

وفي لبنان: وتسليط الضوء على العنف الإلكتروني المسلط على النساء لا ينبغي تعرض الرجال أيضا لنفس العنف.

من هذا المبدأ انطلقت في لبنان حملة "الشاشة ما بتحمي" للتوعية بأن "وجود المرأة خلف شاشة الحاسوب أو الهاتف لا يحميها من التعرض للعنف والابتزاز الجنسي كما أنه لا يحمي مرتكب هذه الجرائم من الملاحقة القانونية". وتركز الحملة على "قدسية" حق النساء في استخدام الإنترنت بسلام وأمن.

وتوثق الإحصائيات الرسمية في لبنان زيادة التبليغ عن العنف والابتزاز الجنسي الإلكتروني في فترة الحجر المنزلي بنسبة 184%، وأكثر من 41% من المبلغات فتيات بين سن 12 و 26 عاما.

وتقول حياة مرشاد، مديرة البرامج والعضوة المؤسسة لمنظمة "في مايل FE-MALE" التي أطلقت الحملة، إن أكثر من 100 امرأة شهريا يبلغن عن تعرضهن للعنف والابتزاز الجنسي الإلكتروني في لبنان.

في الأردن أيضا أطلق برنامج السلامة الرقمية للنساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "سلامات" الحملة الوطنية للتوعية بالسلامة الرقمية للنساء.

ويعمل برنامج "سلامات" على توعية مستخدمي الإنترنت وتدريبهم على تطبيقات وتقنيات حماية المعطيات الشخصية، خاصة في هذه الفترة التي يقول إن "الهجمات عبر الانترنت بأنواعها تزايدت فيها".

في الجزائر: تجديد التزام الجزائر بالعمل على تعزيز حقوق المرأة وحمايتها من كافة أشكال العنف وفق ما دعت إليه الاتفاقيات الدولية وكرسته التشريعات الوطنية في كل الأوقات، لاسيما في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء تفشي فيروس كورونا.

وفي إطار جهود الدولة للتكفل بالفئات الهشة في وضع اجتماعي صعب، لاسيما المرأة، فإن الشبكة المؤسسية المتخصصة في حماية المرأة في وضع صعب ستعزز بفتح مركز وطني جديد لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف بعناية.

كما اتخذ قطاع التضامن الوطني العديد من الإجراءات الاستعجالية بإطلاق أرضية الكترونية "استشارات أسرية" لتلقي انشغالات الأسرة لاسيما المرأة، قصد التكفل بها اجتماعيا ونفسيا من قبل أطباء ومختصين نفسانيين واجتماعيين.

وأشارت في ذات السياق الى أنه تم التكفل خلال السنة الجارية، سيما في فترة الحجر الصحي على مستوى المراكز الوطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف وفي وضع صعب، ب140 امرأة استفدن من تكفل طبي ومرافقة اجتماعية بغية إعادة ادماجهن في الوسط العائلي أو في مراكز التكوين المهني لاكتساب مؤهلات.



## 2.7 من الجانب القانوني هل المشكل في التشريعات أم في تنفيذها؟

لا يوجد نص قانوني دولي صريح يتحدث عن تجريم العنف الرقمي ضد المرأة هناك ما يتحدث عن تجريم العنف بصورة عامة، لذا وجب تسليط الضوء على هذا القصور لأن القانون هو الجهة الحامية للحقوق، هنا مجموعة من القوانين العامة حول الموضوع: بموجب [القانون الدولي لحقوق الإنسان](#) يحق لكل شخص انتهاك حقوقه بالانتصاف الفعال والتعويض عما ألحق به من ضرر.

توازيًا مع البند الرابع من المادة الرابعة في [اتفاقية القضاء على العنف ضد المرأة](#) الذي ينص على "أن تدرج في القوانين المحلية جزاءات جنائية أو مدنية أو جزاءات عمل إدارية بحق من يصيبون من النساء بالأضرار بإيقاع العنف عليهن وأن تؤمن للنساء تعويضاً عن الأضرار وينبغي أن تفتح فرص الوصول إلى آليات العدالة أمام النساء اللواتي يتعرضن للعنف"، إلا أنه لا يوجد مواءمة مناسبة للقوانين المحلية مع هذه القوانين الدولية في الدول المصادقة عليها، لمعاقبة الأشخاص الذين يُعنفون المرأة أو تغريمهم حتى.

[معاهدة بودابست حول الجرائم المعلوماتية](#) وُقعت في 2001 ولم يتم تحديثها إلى اليوم مع كل المتغيرات في العالم الرقمي.

يذكر أن 138 دولة حول العالم سنّت تشريعات لمواجهة الجرائم الإلكترونية، منها 13 دولة عربية أقدمت على سنّ تشريعات مختلفة لمواجهة الجرائم الإلكترونية، فيما طبقت البقية قواعد عامة على هذه الجرائم المستحدثة.

استحدثت العديد من الدول العربية قوانين حول الجرائم الإلكترونية، "[كالاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات 2010](#)، التي قامت بها جامعة الدول العربية"، ولكن بعض المفاهيم ليست محددة وواضحة تماماً، وهناك خلل في آليات التنفيذ واستغلال نص القانون من قبل بعض الحكومات لفرض السيطرة وإسكات المعارضة، وإجماع من قبل الحقوقيين والمدافعين عن المرأة أن جميع هذه القوانين ومشاريع القوانين التي لم تُسنَّ حتى الآن، لا تكفي لحماية المرأة من العنف الذي تواجهه، سواء على أرض الواقع أو على منصات التواصل الاجتماعي.

تبعاً للبند السابق، ورد في تقرير "accessnow أكسس ناو"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير (AFTE) وأكثر من 40 منظمة غير حكومية رائدة أخرى في مجال حقوق الإنسان، نشرت

بيانا يُطالب بالإلغاء الكامل لقانون مكافحة جرائم الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات " وإصلاح اللوائح الإعلامية الخطرة التي سَتُغلق أكثر مساحة النقاش العام وتمنع ممارسة الحق الأساسي في حرية التعبير" وهذا بدوره ينطبق على العديد من الدول وليس فقط على مصر.

وفي العالم العربي سن المشرعون قوانين تجرم العنف الإلكتروني لكن هذه القوانين تحتاج إلى متابعات دورية وتعديلات تواكب التطور السريع لعالم التكنولوجيا، الذي يأتي دائما بوسائل جديدة للعنف وأنواع مستحدثة منه. كما ينتقد كثيرون آليات تنفيذ هذه القوانين ومراقبة تنفيذها لضمان فاعليتها.

يُعدّ [قانون العنف ضد المرأة في المغرب](#) لعام 2018 أحد القوانين القليلة التي تُصنّف المضايقات الإلكترونية كجريمة ويُعاقب عليها بالحبس لمدة تصل ل3 سنوات. تبنى المغرب في سبتمبر أيلول عام 2018 قانونا لمكافحة العنف ضد النساء يشدد العقوبات في بعض الحالات.

وينص لأول مرة على عقوبة السجن، لمدة تصل إلى ثلاثة أعوام، في حق من يبث صورا "تمس بالحياة الخاصة للأشخاص أو تشهيرهم".

ويجزم "القانون 103-13" المغربي التحرش الجنسي في الفضاءات العمومية والفضاء الافتراضي على حد سواء.

في لبنان، تنص المادة 650 من قانون العقوبات علي: "كل من هدد شخصا بفضح أمر أو إفشائه أو الإخبار عنه وكان من شأنه أن ينال من قدر هذا الشخص أو شرفه أو من قدر أحد أقاربه أو شرفه لكي يحمله على جلب منفعة له أو لغيره غير مشروعة، عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبالغرامة حتى ستمائة ألف ليرة.

وتشدد العقوبة وفقا للمادة 257 عقوبات بحق الفاعل إذا كان الأمر الذي يهدد بفضحه قد اتصل بعمله بحكم وظيفته أو مهنته أو فنه." بالإضافة إلى مواد أخرى تعاقب فضح البيانات الشخصية.

وتشدد العقوبات في حال كانت الضحية قاصرا لتصل إلى السجن 10 سنوات.

وفي الجزائر نص التعديل الدستوري الأخير 2020 على حماية الدولة للمرأة من كل أشكال العنف "في كل الأماكن والظروف وفي الفضاء العمومي" (شنيو، 2020).

فيما يخص مكافحة العنف ضد المرأة، مذكرا بمحتوى المادة 40 التي تنص على أن الدولة "تحمي المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن والظروف، في القضاء العمومي والمجالين المهني والخاص، ويضمن القانون استفادة الضحايا من هياكل الاستقبال ومن أنظمة التكفل ومن المساعدة القضائية."

تعد هذه المادة "مكسبا مهما في مجال محاربة العنف ضد المرأة وسلاحا جديدا وقويا للقضاء على العنف ضد المرأة في الجزائر"، داعيا إلى ضرورة "تجسيد الأفكار الموجودة في تلك المادة في المنظومة التشريعية التي تحكم العنف ضد المرأة، وهذا بمراجعة عميقة للنصوص السارية المفعول لجعلها تتماشى مع ما جاء في المادة 40 من التعديل الدستوري من حقوق و ضمانات للمرأة ضحية العنف."

8. توصيات للتعامل مع العنف الرقمي ضد المرأة:

كيف يمكننا أن نواجه هذا العنف؟

إن العنف المصوب ضد المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي تصاحبه مجموعة من العوامل، مثل انعدام السلوك الحضاري في التفاعلات الرقمية، وحضور منطلق الإلغاء والتنافر، وغياب معايير التداول حول مسألة التسامح، إضافة إلى أن وسائل الاتصال الرقمية تُعدّ وعاء وبيئة حاضنة لخطاب الكراهية. لهذا وجب التفكير في بعض المداخل تفتح السبيل أمام فكّ ظاهرة العنف الرقمي ضدّ المرأة، ومنها تعزيز مسارات المواطنة، وتجريم العنف اللفظي، ومأسسة التسامح النوعي، والتربية على العيش المشترك، ونهج تنشئة مستدامة للحد من الاحتباس القيمي، وتبعا ثمة حاجة ملحّة إلى تفاوض ثقافي ومجتمعي للوصول إلى قيم مشتركة، تفضي إلى تجنب الصدمات بين الجنسين في المجتمع الواقعي والمجتمع الرقمي

فرغم كثرة التحديات التي تواجه المرأة من عنف وتنمر رقمي وحتى مرحلة ما بعد تعرضها للعنف لكن بالرغم من كل هذا عليها ألا تستلم وتبلّغ على الفور، وتبادر بالمطالبة بحقها وفضح المُعَنِّفِينَ بكل أشكالهم ، حيث أثبتت التجارب في هذا المضمار نجاعتها. ومع هذا الانتشار الكبير لهذه الظاهرة يجعل من الواجب تناولها بالعديد من الطرق للوصول لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع للتوعية بمخاطرها وآثارها.

حيث تُعد الثقافة الرقمية خياراً ثانوياً بل الأهم لاستخدام التكنولوجيا فمعرفة كل ما يتعلق بالأدوات والبرامج والتطبيقات المستخدمة أمر غاية في الأهمية لتفادي الثغرات التي يستغلها المبتدئين وغيرهم.

دور الضحية لا يليق بأحد فإن من واجبهن تفعيل دورهن ضد العنف الرقمي وطرح محتوى عبر الفيديو والصور والانفوجراف وكذلك البث المباشر، ومساعدة اللواتي لا يعرفن أين عليهن التوجه للحل. من المهم معرفتها بقانون الجرائم الإلكترونية الذي يحميها القانون بموجبه ويُعاقب المبتز معرفة ما لك وما عليك بالقانون من حقوق وواجبات وكيفية استخدام المنصات الرقمية.

أولاً: تخصيص تطبيقات ومنصات الكترونية للتواصل مع مختصين عن أشكال العنف الإلكتروني.

ثانياً: عمل فيلم وثائقي لمحاكاة الظاهرة على أرض الواقع نظراً لانتشار وأهمية الفيديو القصير.

ثالثاً: عمل تقارير مفصلة تتحدث عن الإحصائيات والحالات التي تتعرض للعنف الإلكتروني وما هي القوانين والضوابط التي قد تمنع أو تحد من الظاهرة

رابعاً: عمل مواقع إلكترونية وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي كتوعية وكوسيط في حال حدوث عنف وتنمر وابتزاز إلكتروني لتوصيل الحالة بالجهة المختصة أو مؤسسات الحماية

خامساً: حملات تغريد توعوية من خلال تويتر وفيسبوك وانستغرام سواء من قبل مؤسسات أو أفراد يقومون بالتغريد [بمحتوى ووقت مكثف](#)

## 9. ختاماً

أصبح من المستعجل ضبط التفاعلات داخل الفضاء الرقمي التي تنحو منحى العنف والمعاناة للمرأة، وذلك بالاعتماد على التنشئة والتربية القيمية في الأسرة والمدرسة لا سيما أن في جل مشاريع إصلاح منظومة التعليم ارتبط الإصلاح بسوق الشغل وتم اغفال وتغييب سوق القيم كما أن العنف والأمور السلبية التي تقترب تجاه المرأة على الفضاء الرقمي والتي يتم بثها وتقاسمها على الشبكات الاجتماعية تترتب عنها صورة سيئة إزاء المرأة والمجتمع والبلد ككل.

## 10. قائمة المراجع

1. بيجال دمانى ، العنف الرقمي: كيف نحمي أبناءنا منه؟ ، (2011)، ترجمة: عمر خليفة، بوابة مكتب التربية العربي لدول الخليج.
2. ببير فيو: العنف و المجتمع، (1975)، ترجمة: الأب الياس زحلاوي، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق.
3. القاطرجي نهي، (2006)، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
4. Zych, I, Ortega-Ruiz, R & Del Rey,(2015), R: Scientific research on bullying and Cyberbullying: Where have we been and where are we going. Aggression and Violent Behavior. Vol 24.
5. Black, M ,(2014), Cyberbullying, Bullying, and Victimization among Adolescents: Rates of Occurrence, Internet Use and Relationship to Parenting Styles. A Dissertation Presented for the Doctor of Philosophy Degree. The University of Tennessee, Knoxville.
6. Slonje .R, Smith. P K & Frisé .A(2013).The nature of Cyberbullying, and strategies for prevention. Computers in Human Behavior. Vol 29 .
7. Barak, Azy,(2005), Sexual Harassment on the Internet, Social Science Computer Review, Vol. 23 No. 1.
8. Jo Celyn Handy,(2006), Sexual Harassment in small-Town ,New Zealand: A qualitative study of three Contrasting Organizations, Gender ,Work and Organization, Vol (13) NO(1),
9. منظمة الصحة العالمية، (2002)، التقرير العالمي حول العنف والصحة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، القاهرة، جمهورية مصر العربية..
10. منى الاشقر جبور ومحمود جبور ، (2018)، البيانات الشخصية والقوانين العربية: الهمم الأمني وحقوق الأفراد، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

11. Ladjali Malika, (1997), Violence contre les femmes, "rompu", selon l'observation des droits de l'homme: acte des colloques internationale sure forme contemporaine des violence et culture de la vie, édition pilulaire de larmes, Alger.

12. منظمة العفو الدولية، العنف ضد المرأة عبر الإنترنت في 2018، تاريخ التصفح: يوم

<https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2018/2020/09/23>

13 [cyber violence report press release](#)". UN Women. Retrieved 3 April 2016

www.unwomen.org/en/news/ تمت زيارة الموقع يوم 2020/09/23 على الساعة: 20:22.

13 هبة حميدي، الميديا الاجتماعية: عدو افتراضي يهدد المرأة،

[/https://www.hakaekonline.com/article](https://www.hakaekonline.com/article)، تاريخ التصفح يوم: 30 أكتوبر 2020. على

الساعة: 22:00.

14 Opennet. (2011), Mobile Communications Safety for Teens Research Survey, United States Survey. <http://www.opennet.com/landing/microsite/parental-controls>

15 Symantec Corporation ، (2016), Online Harassment: The Australian Woman's Experience, <https://www.symantec.com/en/au/about/newsroom/pressreleases/>

16 سارة الشريف، جمعتهنّ وحدة الأذى... روايات العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء

<https://raseef22.net/article/173251-> تمت زيارة الموقع: يوم 2020/09/14 على

الساعة: 14:00.

17 منظمة العفو الدولية، تويت السام وإسكات النساء على الإنترنت،

تمت زيارة الموقع يوم <https://arabic.sputniknews.com/mosaic/2020/09/16>

18 زمر الطويل: العنف الرقمي: الوجه الحديث للعنف ضد المرأة،

[/https://www.sharikawalaken.media](https://www.sharikawalaken.media)، تمت زيارة الموقع يوم: 2020/09/19 على

الساعة: 23:10.

19 امانى شنينو، أبرز تحديات أمن المرأة الرقمي بظلّ كوفيد19 وتجارب ملهمة لمواجهة،

<https://ijnet.org/ru/node/8941>، تمت زيارة الموقع يوم: 2020/09/20 على الساعة: 17:00.